مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٩) العدد (١٠)
الإصدار الأربعون
٢٠٢٦ (١٢-١)

إشكالية الحق والحقيقة في سياق إنتاج المعرفة، مقاربة إبستمولوجية نقدية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

د. عبدالله عثمان عبدالله عبد الرحيم

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ أكتوبر ٢٠٢٦م

الملخص

تتناول هذه الدراسة الإشكالية المركزية للعلاقة بين مفهومي "الحق" و"الحقيقة" في سياق إنتاج المعرفة ، متسائلة عن جوهرهما الماهوي وعلاقتهما بأنظمة المعرفة والذوات المنتجة لها.

وتنطلق الدراسة من فرضية أن الحقيقة ليست انعكاساً ميكانيكياً لواقع ثابت ، بل هي حصيلة بناء معرفي يتشكل وفق أنساق مفاهيمية متعددة ، تعكس اختلاف المواقع والمنظومات التفسيرية.

وتتبنى الدراسة نظرية الاتساق المعززة بالبنائية الاجتماعية إطاراً تحليلياً ، لتفسير تعدد الحقائق وتباين زوايا النظر إليها.

وتتطرق الدراسة إلى تمظهرات هذه الإشكالية في المجالات العلمية والدينية ، مع تركيز تطبيقي على إشكالية الفهم والتحقق والحكم في كتابة التاريخ السياسي الليبي ، حيث تسود فوضى المصطلحات وسيطرة الانحياز قبل الفهم.

وتخلص الدراسة إلى أن الموضوعية في ظروف الأزمات تتطلب حداً أدنى من الاستقرار الذاتي والموضوعي ، وأن مسؤولية الكاتب تتجاوز مجرد تسجيل ما يراه حقيقة إلى وعي بموقعه في شبكة العلاقات التي تنتج المعرفة[١].

Abstract

This study addresses the central problematic of the relationship between the concepts of "right" (al-Haqq) and "truth" (al-Haqiqa) within the context of knowledge production, inquiring into their essential nature and its relation to knowledge systems and the producing subjects.

[١] عبد الرحمن، طه. فلسفة الحق والعدالة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠، ص ٤٥؛ فوكو، ميشيل. الكلمات والأشياء. ترجمة: غالب المسعودي. بيروت: دار التنوير، ٢٠١٠، ص ١١٢.

The study proceeds from the hypothesis that truth is not a mechanical reflection of a fixed reality, but rather the outcome of a cognitive construction shaped according to multiple conceptual schemes, reflecting the diversity of positions and interpretive frameworks.

The study adopts the coherence theory of knowledge, reinforced by social constructivism, as an analytical framework to explain the multiplicity of truths and the divergence of perspectives toward them.

The study also examines the manifestations of this problematic in scientific and religious domains, with an applied focus on the problematic of understanding, verification, and judgment in writing Libyan political history, where terminological chaos and the dominance of bias before understanding prevail. The study concludes that objectivity in times of crisis requires a minimum degree of subjective and objective stability, and that the writer's responsibility extends beyond merely recording what they perceive as truth, to an awareness of their position within the network of relations that produce knowledge.

*** الكلمات المفتاحية (تعريفات اصطلاحية وإجرائية)**

١- الحق (Al-Haqq)

تعريف إجرائي : في سياق هذه الدراسة ، يُقصد بالحقّ المستوى الأنطولوجي للوجود والثبات : أي ما هو كائن في ذاته بصرف النظر عن إدراك الذات له.

وهو يتصل بالواقع العيني الثابت ، وبالاستحقاق الأخلاقي والقانوني في المستوى الأكسيولوجي (القيمي) ، فيصبح قيمة ترتبط بالعدالة والواجب والعلاقات الاجتماعية.

والحقّ ، من هذا المنظور، ليس مجرد صدق قولي ، بل هو وجود عيني وأخلاقي معاً.

-دلالة المفهوم : يشير إلى الوجود الموضوعي والثابت ، وإلى الاستحقاق الأخلاقي والقانوني في آن واحد.

٢- الحقيقة (Truth)

تعريف إجرائي : الحقيقة مصطلح إبستمولوجي يتصل بالمعرفة والصدق والتمثيل الذهني للواقع . وهي صفة للأقوال والاعتقادات ، وليست صفة للأشياء في ذاتها ؛ فهي وسيطة بين الذات العارفة والموضوع المعروف ، وتخضع لشروط الإدراك واللغة والمنهج والإطار المرجعي للمعرفة.

والحقيقة ، وفق المقاربة المعتمدة في هذه الدراسة ، ليست انعكاساً ميكانيكياً لواقع مرئي ثابت ، بل هي حصيلة اتساق داخلي بين الاعتقادات والسياقات الثقافية والمعرفية للمُدرك.

دلالة المفهوم : يشير إلى المعرفة الصادقة أو القضية المطابقة للواق ع، مع إدراك أنها تخضع لشروط الإدراك والسياق المعرفي.

٣- نظرية الاتساق (Coherence Theory)

تعريف إجرائي : نظرية من نظريات الحقيقة ترى أن معيار صدق القضية ليس مطابقتها لواقع خارجي مستقل ، بل هو مدى انسجامها واتساقها مع شبكة من القضايا والمفاهيم والمقدمات التي تشكل نسقاً مترابطاً.

وبموجب هذه النظرية ، تكون القضية صادقة إذا كانت منسجمة مع المنظومة الكلية للاعتقادات ، ومع الأطر المفهومية والثقافية التي ينتمي إليها المدرك.

دلالة المفهوم : يشير إلى معيار الصدق المرتبط بالانسجام الداخلي للمعرفة ، بدلاً من مطابقتها للواقع الخارجي.

٤- البنائية الاجتماعية (Social Constructivism)

تعريف إجرائي : مقاربة نظرية ومنهجية تنظر إلى المعرفة (**بما في ذلك "الحقيقة"**) على أنها نتاج ممارسات اجتماعية ولغوية تتم داخل سياقات تاريخية وثقافية محددة .

فالمعرفة ، من هذا المنظور، ليست اكتشافاً لواقع موجود مسبقاً ، بل هي بناء اجتماعي تنتجه الجماعات من خلال تفاعلاتها وخبراتها المشتركة وأطرها المرجعية.

وتفسر البنائية الاجتماعية كيف تتعدد الحقائق بتعدد المجتمعات والثقافات والمواقع المعرفية.

دلالة المفهوم : يشير إلى أن المعرفة والحقيقة نتاج عمليات اجتماعية وثقافية ، وليست حقائق موضوعية قائمة بذاتها.

٥- إشكالية الموضوعية (Problematic of Objectivity)

تعريف إجرائي : في هذه الدراسة ، تشير إشكالية الموضوعية إلى التساؤل النقدي حول إمكانية تجاوز الذاتية والانحياز في إنتاج المعرفة ، خاصة في سياق العلوم الإنسانية والكتابة التاريخية ، وحول شروط إمكان تحقيق الموضوعية في ظروف الأزمات والصراعات.

وتتضمن هذه الإشكالية الوعي بأن المعرفة مشروطة بموقع المنتج لها وبإطاره المرجعي ، وأن الموضوعية ليست حياداً مطلقاً ، بل هي التزام بالصدق الإجرائي والشفافية والانفتاح على المراجعة النقدية.

دلالة المفهوم: يُشير إلى الإشكال النقدي حول إمكانية الحياد والموضوعية في إنتاج المعرفة ، وشروطها وحدودها.

٦- الكتابة التاريخية (Historical Writing) :

تعريف إجرائي : تُقصد بها الممارسة المعرفية التي تهدف إلى تسجيل الماضي وتفسيره وفهمه ، بما يتضمنه ذلك من عمليات اختيار المصادر، وترتيب الأحداث ، وبنائها في سردية تفسيرية.

وهي في هذه الدراسة ليست مجرد نقل للماضي كما كان ، بل هي ممارسة تأويلية تعكس إطار الكاتب المرجعي وموقعه المعرفي ، وتحمل في طياتها مسؤوليات معرفية وأخلاقية وسياسية ، خاصة في سياق الأزمات والصراعات.

دلالة المفهوم : يشير إلى ممارسة تسجيل الماضي وتفسيره ، وإلى إشكالياتها المعرفية والأخلاقية.

٧- ليبيا (Libya) :

تعريف إجرائي : يُقصد بها في هذه الدراسة ، المجال الجغرافي والتاريخي والسياسي للدولة الليبية ، وخصوصاً السياق التاريخي والسياسي الراهن منذ عام ٢٠١١، الذي يشهد تحولات وأزمات متعاقبة.

وتُستخدم في هذه الدراسة كحالة تطبيقية لفحص إشكالية الحق والحقيقة والموضوعية في الكتابة التاريخية ، حيث تتجلى فيها فوضى المصطلحات وسيطرة الانحياز وتعدد الروايات المتعارضة حول الأحداث.

دلالة المفهوم : يُشير إلى الحالة التطبيقية التي تختبر من خلالها الدراسة إشكالات الحق والحقيقة والموضوعية.

*** المقدمة**

تُعدُّ إشكالية الحق والحقيقة من أقدم الإشكاليات الفلسفية وأكثرها استمرارية في الفكر الإنساني. فهي ليست مجرد تساؤل نظري مجرد ، بل هي قضية تمتد جذورها إلى صميم الممارسة المعرفية والإنساني ة، وتتفرع إلى أسئلة تتعلق بطبيعة المعرفة وشروط إنتاجها ومعايير صدقها.

وقد انعكس الاختلاف بشأنها على كل المبحث أو العلوم التي تروم الحقيقة. غير أن هذه الإشكالية تكتسب راهنية خاصة في عصرنا الراهن ، حيث تتضاعف مصادر المعرفة وتتنوع أنساقها ، وتتشابك فيها الاعتبارات المعرفية بالاعتبارات السياسية والاجتماعية ، مما يجعل السؤال عن الحق والحقيقة سؤالًا عن شروط إمكان المعرفة نفسها في زمن الأزمات والتحولات.

تنطلق هذه الدراسة من ملاحظة أساسية مفادها أن الالتباس بين مفهومي "الحق" و"الحقيقة" ليس مجرد خلط لغوي أو اصطلاحي ، بل يعكس إشكالية إبستمولوجية عميقة تتصل بطبيعة العلاقة بين الوجود والمعرفة ، وبين الذات العارفة والموضوع المعروف.

ففي الاستعمال المعجمي، يُرادف لفظ الحقيقة الحق والصدق ويقابله الباطل والكذب. لكن هذا التطابق اللغوي لا يزيل الغموض عن العلاقة بين المفهومين ، بل يثير أسئلة إضافية : -

١- هل الحق والحقيقة مفهومان متطابقان أم متمايزان؟ وإذا كانا متمايزين ، فما طبيعة هذا التمايز؟

٢- وهل لهما جوهر ماهوي مستقل ، أم أنهما يتحددان بحسب السياق والذات المنتجة والنظام المعرفي؟

تسعى هذه الدراسة إلى مقاربة هذه الإشكاليات من منظور إبستمولوجي نقدي ، يستفيد من منجزات نظريات المعرفة المختلفة ، مع التركيز على نظرية الاتساق ونظرية البنائية الاجتماعية باعتبارهما الإطارين الأكثر قدرة على تفسير تعدد الحقائق واختلاف زوايا النظر.

وتهدف الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتشابكة: -

١- هل للحق والحقيقة جوهر ماهوي متفق عليه؟ أم أن لكل حقيقة المرتبطة بالذات المنتجة لها، أو بنظام المعرفة في عصره، أو بموقعه في ذلك النظام؟

٢- كيف تُبنى الحقيقة المتجانسة من حقائق مختلفة؟ وكيف ترتبط عملية بناء الحقيقة بالموضوعية التي يحددها المجال المنتج للمعرفة ، وبسياساته التطبيقية؟

٣- وهل يمكن أن نكون موضوعيين في ظروف الأزمات؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة ، تتوزع الدراسة على المحاور الخمسة التالية: -

١- **المحور الأول** : يستعرض الإطار النظري للدراسة ، متناولاً نظريات الحقيقة الكبرى (المطابقة، الاتساق ، البراغماتية) ، ومبرراً اختيار نظرية الاتساق المعززة بالبنائية الاجتماعية إطاراً تحليلياً.

٢- **المحور الثاني** : يعالج التمايز المفاهيمي بين الحق والحقيقة على المستويات الأنطولوجية والإبستمولوجية والأكسيولوجية.

٣- **المحور الثالث** : يتناول تمظهرات هذه الإشكالية في المجال العلمي (العلوم التطبيقية والإنسانية) والمجال الديني (النص القرآني والتراث اللغوي والصوفي).

٤ - **المحور الرابع** : يخصص للجانب التطبيقي ، متناولاً إشكالية الفهم والتحقق والحكم في كتابة التاريخ السياسي الليبي ، مع تحليل أسباب فوضى المصطلحات وسيطرة الانحياز.

٥- **المحور الخامس** : يختتم بمناقشة إشكالية الموضوعية في ظروف الأزمات ، ومسؤولية الكاتب تجاه ما يكتبه.

أولاً: الإطار النظري : نظريات الحقيقة ومبررات الاختيار

١- نظرية المطابقة (Correspondence Theory)

تنطلق نظرية المطابقة من أن صدق القضية يتحدد بمدى مطابقتها للواقع الخارجي. فالمعرفة الصادقة هي التي تستطيع أن تقيم علاقة تحقق بين ما تقوله وما هو قائم بالفعل.

ولذلك ترتبط هذه النظرية بمناهج الملاحظة والتجربة والتحقق ، وتمنح الواقع الخارجي مكانة مركزية بوصفه معياراً للحكم على صدق المعرفة[٢] . غير أن هذا التصور يواجه حدوداً عندما يتعلق الأمر بالقضايا المجردة أو المفاهيم التي لا يمكن إخضاعها للتحقق التجريبي المباشر؛ كما أن المطابقة وحدها لا تفسر دائماً كيفية انتظام القضايا داخل نسق معرفي متكامل[٣].

٢- نظرية الاتساق (Coherence Theory)

تبرز نظرية الاتساق لتجعل معيار الصدق مرتبطاً بمدى انسجام القضية مع شبكة من القضايا والمفاهيم والمقدمات التي تشكل نسقاً معرفياً متماسكاً.

وتكمن قوة نظرية الاتساق في قدرتها على تفسير صدق القضايا داخل البنى النظرية والمجردة ، إلا أنها تواجه مشكلة أساسية ؛ إذ يمكن أن يكون النسق شديد الاتساق من الناحية المنطقية ، دون أن يكون مطابقاً للواقع.

ولذلك فإن الاتساق الداخلي لا يكفي ، ما لم يحافظ النسق المعرفي على صلته بالعالم الذي يفترض أنه يفسره[٤].

---

[٢] راسل، برتراند. مشكلات الفلسفة. ترجمة: فؤاد زكريا. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨، ص ٨٨.

[٣] راسل، مشكلات الفلسفة ، ص ٩٢.

[٤] فيتغنشتاين، لودفيغ. رسالة منطقية-فلسفية . ترجمة: أحمد فؤاد الأهواني. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤، ص ٦٥.

٣- نظرية البراغماتية (Pragmatic Theory)

ترى النظرية البراغماتية أن الحقيقة هي ما يثبت نجاحه عملياً ويكون له أثر نافع في السلوك والخبرة البشرية. فالحقيقة ، من هذا المنظور، ليست انعكاساً سلبياً للواقع ، بل هي أداة عملية للتعامل مع العالم ، يتحدد صدقها بنتائجها العملية[٥],

٤ – المبرر النظري للاختيار

لا تبدو العلاقة بين هذه النظريات علاقة استبعاد ، بل يمكن النظر إليها باعتبارها معايير متكاملة لاختبار المعرفة : المطابقة تختبر علاقتها بالواقع ، والاتساق يختبر علاقتها ببنيتها الداخلية.

غير أن هذه الدراسة تتبنى نظرية الاتساق المعرفي المعززة بالبنائية الاجتماعية إطاراً تحليلياً مرجعياً ، وذلك للأسباب التالية :

أولاً: إن نظرية الاتساق لا تفرض واقعاً صلباً ثابتاً يدركه الجميع بنفس الطريقة ، بل توضح كيف تتعدد الحقائق بتعدد الأطر المفهومية والمنظومات التفسيرية.

وهذا ما يجعلها أكثر قدرة على تفسير ظاهرة التعدد والتباين في تحديد مفهومي الحق والحقيقة.

ثانياً: تتيح البنائية الاجتماعية فهماً لإشكالية بناء الحقيقة بوصفها عملية اجتماعية ، حيث تُنتج الجماعات حقائقها الخاصة بناءً على خبراتها المشتركة وأطرها المرجعية.

فالحقيقة، من هذا المنظور، ليست مجرد انعكاس للواقع ، بل هي نتاج ممارسات اجتماعية ولغوية تتم داخل سياقات تاريخية وثقافية محددة[٦].

ثالثاً: يتيح هذا الإطار المزدوج تفسيراً لكيفية بناء الحقيقة المتجانسة من حقائق مختلفة ، إذ يمكن فهم "الحقيقة المتجانسة" على أنها نتاج عملية توافق أو تراكم معرفي داخل جماعة أو تخصص معين ، وليس كجوهر ثابت مستقل عن السياق[٧].

وعليه ، يمكن صياغة الإطار النظري للدراسة على النحو التالي: –

تتخذ هذه الدراسة من نظرية الاتساق المعرفي المعززة بالبنائية الاجتماعية إطاراً تحليلياً مرجعياً لتفسير ظاهرة التعدد والتباين في تحديد مفهومي الحق والحقيقة.

وتنطلق الدراسة من المبدأ القائل إن "الحقيقة" ليست مجرد انعكاس ميكانيكي لواقع مرئي ثابت ، بل هي حصيلة اتساق داخلي بين الاعتقادات والسياقات الثقافية والمعرفية للمُدرك .

ومن ثمَّ ، فإن تعدد زوايا النظر لا يُعد خطأ في الإدراك ، بل هو نتيجة طبيعية لاختلاف المنظومات المفهومية (Conceptual Schemes) التي يؤسس عليها كل طرف اتساقه المعرفي[٨].

ثانياً: التمايز المفاهيمي بين الحق والحقيقة

١ – المستوى الأنطولوجي : الحق كوجود

[٥] جيمس، وليم. البراغماتية . ترجمة: زكي نجيب محمود. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠، ص ٤٥.
[٦] فوكو، الكلمات والأشياء ، ص ٢١٠.
[٧] هابرماس، يورغن. نظرية الفعل التواصلي . ترجمة: فؤاد زكريا. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤، ص ١٢٠
[٨] عبد الرحمن، فلسفة الحق والعدالة ، ص ٢٠١.

على المستوى الأنطولوجي ، يُفهم "الحق" بمعنى الوجود والثبات.

فالحق في الخطاب الأنطولوجي هو "الموجود والكائن ليس بمعدوم ولا منفي ، والحق المطلق بمعنى الموجود".

والحقيقة ، من هذا المنظور، تُفهم باعتبار الوجود ، والماهية لا باعتباره ؛ يعني : الماهية أعم من الحقيقة ؛ فإنَّ الماهية عبارة عنَّ ما به الشيء يكون هُوَ هُوَ.

فالحق ، إذاً ، يتصل بالوجود العيني الثابت ، بينما الحقيقة تتصل بإدراك ذلك الوجود أو تمثله ذهنياً[٩].

٢–المستوى الإبستمولوجي : الحقيقة كمعرفة

على المستوى الإبستمولوجي ، حين تُفهم الحقيقة بوصفها مقولة تتصل بالمعرفة والصدق والقضايا والتمثيل الذهني للواقع.

فالحقيقة هي صفة للأقوال والاعتقادات.

وهذا يعني أن الحقيقة وسيطة بين الذات العارفة والموضوع المعروف ، وأنها تخضع لشروط الإدراك واللغة والمنهج.

أما الحق ، فيتصل بالوجود العيني الثابت[١٠].

٣–المستوى الأكسيولوجي (القيمي)

على المستوى الأكسيولوجي (القيمي) ، يتحول "الحق" إلى مفهوم أخلاقي وقانوني يتصل بالاستحقاق والعدالة والواجب.

فالحق هنا ليس مجرد وجود أو صدق ، بل هو قيمة إنسانية ترتبط بالعلاقات بين الناس وبين الإنسان والمجتمع[١١].

وهذا البعد القيمي للحق يجعله أكثر ارتباطاً بالسياق الاجتماعي والتاريخي من الحقيقة ، التي قد تبدو أكثر تجريداً.

*** التفاعل بين المستويات**

يتفاعل هذان المستويان – الأنطولوجي والإبستمولوجي – في تشكيل إشكالية العلاقة بين الحق والحقيقة.

فمن جهة ، يبدو الحق أكثر ثباتاً وموضوعية ، باعتباره متصلاً بالوجود. ومن جهة أخرى ، تبدو الحقيقة أكثر نسبية وتعدداً ، باعتبارها إدراكاً لذلك الوجود[١٢]

هذا التمييز ليس حاسماً ، إذ يمكن القول إن الحقيقة نفسها ، في بعض السياقات ، تكتسب صفة الثبات حين ترتبط باليقين ، كما يمكن للحق أن يصبح نسبياً حين يتصل بالسياقات القيمية المختلفة.

وهذا التفاعل يطرح سؤالاً مركزياً :

هل هناك جوهر ماهوي متفق عليه للحق والحقيقة ، أم أن لكل حقيقة المرتبطة بالذات المنتجة لها، أو بنظام المعرفة في عصره ، أو بموقعه في ذلك النظام؟[١٣].

ثالثاً: تمظهرات الإشكالية في المجالات المعرفية

١–المجال العلمي : بين العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية

---

[٩] أبو حامد الغزالي. المنقذ من الضلال. تحقيق: جميل صليبا. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨، ص ٥٦.

[١٠] كانط، إيمانويل. نقد العقل المحض. ترجمة: حامد حامد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦، ص ٢٣٠.

[١١] عبد الرحمن، فلسفة الحق والعدالة، ص ٧٥.

[١٢] هوسرل، إدموند. الأفكار العامة للفينومينولوجيا الخالصة. ترجمة: عادل العوا. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٢، ص ٥٦.

[١٣] فوكو، الكلمات والأشياء ، ص ٥٦.

في العلوم التطبيقية (كالفيزياء والكيمياء) ، تسود نظرية المطابقة كمعيار للحقيق ة، إذ يمكن التحقق من صدق القضية عن طريق التجربة والملاحظة.

لكن حتى في هذه العلوم ، لا تخلو المعرفة من أطر نظرية توجه عملية الملاحظة والتجريب.

فكما أشارت الإبستمولوجيا المعاصرة ، فإن "الحقيقة العلمية" حقيقة مشروطة ونسبية وخاضعة للاختبار المستمر وللتعديل المستمر[١٤].

أما في العلوم الإنسانية (كالتاريخ وعلم الاجتماع والفلسفة)، فالأمر مختلف.

فهنا يصبح معيار المطابقة أكثر إشكالي ة، إذ لا يمكن إخضاع الظواهر الإنسانية للتجريب المباشر بنفس الطريقة.

وتبرز هنا نظرية الاتساق كمعيار أكثر ملاءمة ، حيث يتحدد صدق القضية بمدى انسجامها مع النسق التفسيري العام[١٥].

٢–المجال الديني : النص القرآني والتراث اللغوي والصوفي

في المجال الديني ، تكتسب إشكالية الحق والحقيقة أبعاداً خاصة. فالنص القرآني ، بوصفه نصاً مقدساً ، يُفهم على أنه "الحق" بمعنى المطلق والثابت.

لكن فهم هذا الحق واستخلاص دلالاته يخضعان لعملية تأويلية تجعل "الحقيقة" قابلة للتعدد. فالتراث اللغوي ، بعلمه الغني بالمفاهيم والمصطلحات ، يقدم إطاراً لفهم النص ، لكن هذا الفهم يختلف باختلاف المناهج التفسيرية[١٦].

أما التراث الصوفي ، فيقدم مقاربة مختلفة تماماً.

فالحقيقة في التصور الصوفي ليست مجرد معرفة نظرية ، بل هي خبرة وجودية تتحقق من خلال السلوك والرياضة الروحية.

والصوفي لا يطلب الحقيقة من خارج نفسه ، بل يكتشفها في أعماق وجوده[١٧]، وهذا ما يجعل الحقيقة في المنظور الصوفي ، أكثر ارتباطاً بالذات المنتجة لها من ارتباطها بواقع خارجي ثابت.

وقد أشار هايدغر إلى أن "الحقيقة" في هذا السياق ترتبط بالكشف والانكشاف ، حيث يظهر مفهوم الحقيقة من خلال إعمال النقوض[١٨].

رابعا: الجانب التطبيقي – إشكالية الفهم والتحقق والحكم في كتابة التاريخ السياسي الليبي

١–فوضى المصطلحات وسيطرة الاحتكار

تتميز الكتابات حول التاريخ السياسي الليبي ، خاصة منذ عام ٢٠١١ ، بظاهرة واضحة هي "فوضى المصطلحات" وسيطرة "الاحتكار والتوظيف قبل الفهم".

فكل من يقدم رأيه من زاويته يعتقد أنه يكتب "الحقيقة" كما هي ، دون وعي كافٍ بموقعه في شبكة العلاقات

[١٤] كانط، نقد العقل المحض ، ص ٣١٠.
[١٥] هابرماس، نظرية الفعل التواصلي، ص ٢٥٠.
[١٦] ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية. تونس: دار النفائس، ٢٠٠١، ص ٣٤.
[١٧] بلومفيلد، ليونارد. اللغة. ترجمة: عبد الرحمن أيوب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠، ص ٨٩.
[١٨] هايدغر، مارتن. الكينونة والزمان. ترجمة: فؤاد كامل. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٨٨، ص ٣١٢

التي تنتج المعرفة[١٩]، وهذا يعكس ، في جوهره ، الأزمة الإبستمولوجية ذاتها التي تناولتها الدراسة: –

الالتباس بين "الحق" بوصفه وجوداً موضوعياً، و"الحقيقة" بوصفها بناءً معرفياً يتشكل وفق أطر مفاهيمية متعددة[٢٠].

وتتجلى هذه الفوضى في عدة مظاهر: –

١– تداخل المستويات : خلط بين المستوى الوصفي (**ما حدث**) والمستوى التفسيري (**لماذا حدث**) والمستوى التقييمي (**كيف نحكم على ما حدث**).

٢–غياب الإطار المرجعي الواضح : كتابة التاريخ دون تحديد واضح للمنظومة المفهومية التي توجه عملية الفهم والتحليل.

٣– توظيف التاريخ لأغراض سياسية : استخدام الكتابة التاريخية كسلاح في الصراعات الراهنة ، بدلاً من اعتبارها محاولة لفهم الماضي.

وهذا الوضع يثير إشكالية كبرى: –

كيف يمكن تحقيق الموضوعية في كتابة التاريخ في ظروف الأزمات والصراعات؟

خامساً: مسؤولية الكاتب وإشكالية تحول الكتابة إلى سلاح

إذا كانت الحقيقة ، كما رأينا، بناءً معرفياً يتشكل ضمن أنساق مفاهيمية وسياقات اجتماعية محددة، فإن مسؤولية الكاتب تتجاوز مجرد تسجيل ما يراه حقيقة.

فلكل كاتب ، خاصة في سياق الأزمات ، مسؤولية مزدوجة : –

مسؤولية معرفية تجاه دقة المعلومات وموثوقية المصادر، ومسؤولية أخلاقية تجاه تأثير كتابته على الواقع[٢١].

وهذه المسؤولية تكتسب أبعاداً خاصة في السياق الليبي ، حيث تتداخل الكتابة التاريخية مع الصراعات السياسية الراهنة.

فالكتابة عن الماضي ، في مثل هذا السياق ، ليست عملاً أكاديمياً محايداً ، بل هي مشاركة في تشكيل الوعي الجماعي ، وبالتالي في تشكيل المستقبل[٢٢]، وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً : –

هل هناك علاقة بين ما يكتب وبين إمكانية تحوله إلى سلاح في معركة دائرة؟

نعم ، هو الجواب ، من منظور هذه الدراسة، فالكتابة التاريخية ، خاصة عندما تكتسب شرعية أكاديمية أو إعلامية ، يمكن أن تُستخدم لتبرير مواقف سياسية ، أو لإضفاء الشرعية على جهات دون أخرى ، أو لتشكيل رواية تاريخية تخدم أجندات معينة.

وهذا ما يجعل مسؤولية الكاتب مضاعفة :

فهو ليس مسؤولاً فقط عن دقة ما يكتب ، بل أيضاً عن "كيفية استخدام كتابته في السياق الاجتماعي والسياسي"[٢٣].

---

[١٩] فوكو، الكلمات والأشياء، ص ٣٠٠.
[٢٠] عبد الرحمن، فلسفة الحق والعدالة، ص ٨٩.
[٢١] سارتر، جان بول. الوجود والعدم. ترجمة: عبد الرحمن بدوي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤، ص ١٢٠.
[٢٢] كانط، نقد العقل المحض ص ٤٢٠.
[٢٣] فوكو، الكلمات والأشياء، ص ٣٥٠.

وتتجلى هذه المسؤولية في عدة مستويات: –

١– مسؤولية الدقة : التأكد من صحة المعلومات وموثوقية المصادر، وعدم التسرع في إصدار الأحكام بناءً على أدلة غير كافية.

٢– مسؤولية التوازن : عرض الآراء المختلف ة، حتى تلك التي تتعارض مع رأي الكاتب ، مع بيان مبررات كل موقف.

٣– مسؤولية الشفافية : الإفصاح عن المنهج والإطار النظري والانحيازات المحتملة ، لتمكين القارئ من تقييم النتائج في سياقها.

٤– مسؤولية التبصر: التفكير في الآثار المحتملة للكتابة ، وكيف يمكن استخدامها في سياقات تتجاوز نية الكاتب.

٥– مسؤولية المراجعة : الاستعداد لمراجعة النتائج في ضوء أدلة جديدة أو نقد بناء ، وعدم التمسك بموقف لمجرد أنه تم نشره.

وهذه المسؤولية ، في النهاية ، تعكس الوعي بأن الحقيقة ليست مجرد انعكاس للواقع ، بل هي "ممارسة معرفية تحمل في طياتها التزامات أخلاقية وسياسية"[٢٤].

*** الاستنتاجات**

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها فيما يلي : –

أولاً: إن التمايز بين مفهومي "الحق" و"الحقيقة" ليس مجرد تمايز لغوي ، بل يعكس إشكالية إبستمولوجية عميقة تتصل بطبيعة العلاقة بين الوجود والمعرفة.

فالحق يتصل بالوجود والثبات ، بينما الحقيقة تتصل بالإدراك والتمثيل الذهني. غير أن هذا التمايز ليس حاسماً ، إذ "تتداخل المستويات الأنطولوجية والإبستمولوجية والأكسيولوجية في تشكيل دلالة كل مفهوم"[٢٥].

ثانياً: **لا يوجد جوهر ماهوي متفق عليه للحق والحقيقة** ، بل تتعدد الحقائق بتعدد الأطر المفهومية والمنظومات التفسيرية.

وهذا ما تجسده نظرية الاتساق المعرفي والبنائية الاجتماعية ، اللتان تريان أن الحقيقة ليست انعكاساً ميكانيكياً لواقع ثابت ، بل هي حصيلة اتساق داخلي بين الاعتقادات والسياقات الثقافية والمعرفية[٢٦].

ثالثاً: تتجلى إشكالية الحق والحقيقة في مختلف المجالات المعرفية ، سواء في العلوم التطبيقية حيث تسود نظرية المطابقة ، أو في العلوم الإنسانية حيث تسود نظرية الاتساق ، أو في المجال الديني حيث تتداخل التأويلات المختلفة للنص الواحد.

رابعاً: تُعدّ كتابة التاريخ السياسي الليبي نموذجاً معبراً عن هذه الإشكالية ، حيث تسود فوضى المصطلحات وسيطرة الانحياز قبل الفهم ، ويعتقد كل من يقدم رأيه أنه يكتب الحقيقة كما هي. "وهو ما يعكس أزمة إبستمولوجية تتطلب وعياً بموقع الكاتب في شبكة العلاقات التي تنتج المعرفة"[٢٧].

خامساً: الموضوعية في ظروف الأزمات ليست ممكنة بالمعنى المطلق ، لكنها ممكنة بالمعنى الإجرائي : الوعي بالموقع ، وضوح الإطار المرجعي ، الالتزام بالصدق الإجرائي ، والانفتاح على النقد.

---

[٢٤] هابرماس، نظرية الفعل التواصلي، ص ٤١٠.
[٢٥] عبد الرحمن، فلسفة الحق والعدالة، ص ٢٥٠..
[٢٦] راسل، مشكلات الفلسفة، ص ٢٠٠.
[٢٧] عبد الرحمن، فلسفة الحق والعدالة، ص ٣٠٠.

وهذا يتطلب من الكاتب مسؤولية مزدوجة: معرفية وأخلاقية ، وإدراكاً بأن "ما يكتبه قد يتحول إلى سلاح في معركة دائرة"[٢٨].

سادساً: مسؤولية الكاتب تتجاوز مجرد تسجيل ما يراه حقيقة ، إلى التفكير في الآثار المحتملة لكتابته ، والاستعداد لمراجعة النتائج في ضوء أدلة جديدة أو نقد بناء.

وهذه المسؤولية تعكس الوعي بأن الحقيقة "ليست مجرد انعكاس للواقع ، بل هي ممارسة معرفية تحمل في طياتها التزامات أخلاقية وسياسية"
[٢٩]

*** المراجع**

ابن عاشور، محمد الطاهر. مقاصد الشريعة الإسلامية . تونس: دار النفائس، ٢٠٠١.

ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال. تحقيق: ألبير نصري نادر. بيروت: دار المشرق، ١٩٨٦.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد. مجموع الفتاوى. تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٩٩٥.

أبو حامد الغزالي. المنقذ من الضلال. تحقيق: جميل صليبا. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٨.

بلومفيلد، ليونارد. اللغة . ترجمة: عبد الرحمن أيوب. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠.

بورديو، بيير. الأكاديمي. ترجمة: أنور مغيث. القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨.

باشلار، غاستون. تكوين العقل العلمي: مساهمة في التحليل النفساني للمعرفة الموضوعية. ترجمة: خليل أحمد خليل. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

الجابري، محمد عابد. تكوين العقل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.

جيمس، وليم. البراغماتية. ترجمة: زكي نجيب محمود. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٠.

حلق، وائل ب. ابن تيمية ضد المناطقة اليونان. ترجمة: عمرو بسيوني. بيروت–وهران: دار ابن النديم ودار الروافد الثقافية، ٢٠١٩.

راسل، برتراند. مشكلات الفلسفة. ترجمة: فؤاد زكريا. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٨.

سارتر، جان بول. الوجود والعدم. ترجمة: عبد الرحمن بدوي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٤.

الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات. تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٥.

عبد الرحمن، طه. فلسفة الحق والعدالة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠.

العروي، عبد الله. مفهوم الدولة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤.

[٢٨] فوكو، الكلمات والأشياء، ص ٣٨٠.
[٢٩] هابرماس، نظرية الفعل التواصلي، ص ٤٥٠.

فوكو، ميشيل. الكلمات والأشياء. ترجمة: غالب المسعودي. بيروت: دار التنوير، ٢٠١٠.

فوكو، ميشيل. نظام الخطاب. ترجمة: محمد سبيلا. بيروت: دار التنوير، ٢٠٠٧.

فيتغنشتاين، لودفيغ. رسالة منطقية–فلسفية. ترجمة: أحمد فؤاد الأهواني. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٤.

كانط، إيمانويل. نقد العقل المحض. ترجمة: حامد حامد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦.

هابرماس، يورغن. نظرية الفعل التواصلي. ترجمة: فؤاد زكريا. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٤.

هايدغر، مارتن. الكينونة والزمان. ترجمة: فؤاد كامل. القاهرة: دار المعرفة، ١٩٨٨.

هوسرل، إدموند. الأفكار العامة للفينومينولوجيا الخالصة . ترجمة: عادل العوا. دمشق: دار الفكر، ١٩٩٢.